● أخبار قصيرة

الجنائية الدولية تستعد لعقوبات أمريكية جديدة

تتوقع المحكمة الجنائية الدولية فرض عقوبات أمريكية جديدة، وسط مخاوف من تأثيرها في قدرتها على مواصلة العمل والحفاظ على استقلاليتها. وقال المدعي العام بالوكالة مانديايّ نيانغ إن المحكمة تبحث عن بدائل لمواجهة العقوبات التي قد تستهدف أفرادًا والمؤسسة نفسها، بما يهدد أنظمتها التكنولوجية وقدرتها التشغيلية. وتأتي الضغوط بعد عقوبات أمريكية طالت مسؤولين في المحكمة، على خلفية إصدار مذكرة توقيف بحق رئيس وزراء العدو الصهيوني بنيامين نتنياهو. كما دعا مسؤول أمريكي لدى حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى ما وصفه بـ«التصفية المنهجية» للمحكمة، وحث دول الحلف على الانسحاب من نظام روما. وأكد نيانغ استمرار المحكمة في أداء مهامها، بالتزامن مع استعداده لقيادة محاكمة الرئيس الفلبيني السابق رودريغو دوتيرتي، وتمسكه بمبدأ عدم إفلات مرتكبي الجرائم من العدالة. ويبقى نتنياهو مطالبًا بالامتثال لقرارات المحكمة والمثول أمامها قانونيًا.

كوريا الشمالية تطلق مقذوفًا باتجاه بحر اليابان

أطلقت كوريا الشمالية، الجمعة، مقذوفًا غير محدد الهوية باتجاه بحر اليابان، وفق ما نقلته وكالة «يونهاب» عن هيئة الأركان المشتركة لكوريا الجنوبية. ويأتي الإطلاق بعد أن كانت بيونغ يانغ قد أطلقت نحو عشرة صواريخ باتجاه البحر في ٢٠ أغسطس/آب، وسط تصاعد التوتر في المنطقة. وتزامن التطور مع تهديدات أطلقتها كيم يو جونغ، شقيقة الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، لليابان بـ«ضربة مدمرة فورية» في حال أقدمت على توسيع نشاطها العسكري. كما انتقدت كوريا الشمالية بشدة تقرير الدفاع السنوي الياباني، الذي اعتبر الصين أبرز التحديات الاستراتيجية، ودعا إلى تعزيز القدرات الدفاعية اليابانية، بما في ذلك توظيف المسيّرات والذكاء الاصطناعي.

ترامب يدفع نحو تغييرات جذرية في التعداد السكاني الأمريكي

تدرس إدارة دونالد ترامب تغييرات جذرية على التعداد السكاني الأمريكي المقرر إجراؤه كل عشر سنوات، قد تؤدي إلى استبعاد ملايين المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء وغير الحاصلين على الإقامة الدائمة. وتقول الإدارة إن التعداد يجب أن يقتصر على المقيمين الذين تربطهم صلة وولاء كافيان بالولايات المتحدة. كما تتضمن المقترحات حذف بعض البيانات المتعلقة بالعرق والإثنية، وإعادة النظر في عدد من الأسئلة الديموغرافية الواردة في الاستبيان. ويحذر باحثون وناشطون من أن هذه التغييرات قد تؤثر في توزيع الموارد الحكومية والتمثيل السياسي وعدد المقاعد في مجلس النواب والمجمع الانتخابي.

بوتين يحذّر من نشر قوات أوروبية في أوكرانيا

روسيا وأوروبا على حافة المواجهة.. موسكو ترفع سباق الردع والتصعيد

الوفاق/ دخلت الحرب الروسية الأوكرانية مرحلة تتجاوز حدود المواجهة العسكرية المباشرة بين موسكو وكييف، لتتحول إلى اختبار واسع لمستقبل منظومة الأمن الأوروبية وتوازنات القوى بين روسيا والغرب. وفي هذا السياق، تكتسب تحذيرات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من نشر قوات أوروبية في أوكرانيا أهمية استراتيجية، لأنها تتصل مباشرة بالحد الفاصل بين الدعم العسكري غير المباشر والمشاركة الفعلية في الحرب.

ويحاول الكرملين، عبر هذه الرسائل، تثبيت معادلة مفادها أن وجود قوات أوروبية على الأراضي الأوكرانية سيغير طبيعة الصراع، وقد يجعل موسكو تتعامل معه باعتباره مواجهة مباشرة مع دول أوروبية. وفي المقابل، ترى عواصم أوروبية أن استمرار الحرب فرض عليها إعادة النظر في حساباتها الدفاعية، وعدم ترك مستقبل الأمن في شرق القارة رهينة لمسار العمليات العسكرية الروسية.

الخط الأحمر الروسي وإعادة تعريف قواعد الاشتباك

لا تبدو تصريحات بوتين منفصلة عن مفهوم أوسع للردع الروسي. فموسكو تحاول تحديد مجموعة من الخطوط التي تعتبر موسكو تجاوزها انتقالًا من المنافسة غير المباشرة إلى الصدام المباشر. كما أن إرسال قوات أوروبية إلى أوكرانيا يختلف عن تقديم الأسلحة أو المعلومات الاستخباراتية، لأنه يعني وجود قوات تابعة لدول يمكن أن تصبح طرفًا مباشرًا في العمليات.

لكن معادلة الردع لا تعمل في اتجاه واحد. فأوروبا أيضًا تسعى إلى منع روسيا من فرض ترتيبات أمنية جديدة بالقوة، وتعتقد أن إظهار الاستعداد العسكري قد يكون وسيلة لرفع كلفة أي توسع محتمل للصراع. وهنا تظهر «معضلة الأمن»، إذ يؤدي سعي كل طرف إلى تعزيز أمنه إلى زيادة شعور الطرف الآخر بالتهديد، بما يدفعه إلى مزيد من التحرك.

أوروبا أمام معضلة الردع والتصعيد

تواجه أوروبا اليوم سؤالًا استراتيجيًا بالغ الحساسية: كيف يمكن تعزيز الردع في مواجهة روسيا من دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة معها؟

فالتراجع عن دعم أوكرانيا قد يُفسر أوروبيًا باعتباره إضعافًا لمصداقية الردع الغربي، بينما قد يؤدي رفع مستوى التدخل العسكري إلى توسيع نطاق المواجهة. ولذلك، لا يتعلق الجدل بشأن نشر قوات أوروبية بالاحتياجات العسكرية وحدها، بل بمستقبل النظام الأمني للقارة بأكملها.

كما دفعت الحرب دولًا أوروبية إلى زيادة الإنفاق الدفاعي وتطوير صناعاتها العسكرية وتعزيز التنسيق الأمني، بالتزامن مع تنامي التساؤلات حول مستقبل الاعتماد الأوروبي على المظلة الأمنية الأمريكية. وبذلك، أصبحت الحرب الأوكرانية عاملاً في إعادة بناء القدرات العسكرية الأوروبية، وليس مجرد أزمة أمنية مؤقتة.

الطاقة من الاعتماد إلى فك الارتباط

يمثل قطاع الطاقة أحد أهم أوجه التحول في العلاقة بين روسيا وأوروبا. فقد منح الاعتماد الأوروبي الكبير على الغاز الروسي موسكو لسنوات نفوذًا اقتصاديًا وسياسيًا مهمًا، لكن الحرب سرّعت توجه أوروبا نحو تنويع مصادر الطاقة وتقليص الاعتماد على روسيا.

ويمثل هذا التحول خسارة لأداة نفوذ تراكمت عبر عقود. في المقابل، تنظر أوروبا إليه باعتباره جزءًا من مفهوم أوسع للأمن القومي، لأن الاعتماد على مورد استراتيجي من خصم جيوسياسي يمكن أن يتحول إلى نقطة ضعف في أوقات الأزمات.

لكن فك الارتباط له كلفة اقتصادية؛ إذ يحتاج إلى بنية تحتية جديدة ومصادر بديلة واستثمارات ضخمة، وقد يفرض أعباء على الصناعات والمستهلكين. لذلك أصبحت الطاقة نفسها جزءًا من معركة النفوذ بين موسكو والعواصم الأوروبية.

المعركة على الرواية والداخل الأوروبي

إلى جانب الجغرافيا العسكرية والاقتصاد، تخوض روسيا وأوروبا معركةً أخرى على مستوى الرواية السياسية. فموسكو تقدم الصراع باعتباره مواجهة مع منظومة غربية توسعت باتجاه مجالها الأمني، بينما ترى غالبية الحكومات الأوروبية أن الحرب تمثل تحديًا لمبادئ السيادة والأمن الإقليمي.

وتزداد أهمية هذا الصراع مع تنامي النقاش الداخلي الأوروبي حول تكلفة الحرب والعقوبات والدعم العسكري لأوكرانيا. فقد أصبحت الحرب مرتبطة بالاقتصاد وأسعار الطاقة والإنفاق الدفاعي والانتخابات، إضافة إلى صعود تيارات سياسية تشكك في بعض سياسات الحكومات القائمة.

ولن تحدد الحسابات العسكرية وحدها مسار الموقف الأوروبي تجاه روسيا، بل ستؤثر فيه أيضًا قدرة الحكومات على الحفاظ على التأييد الشعبي لسياساتها.

مع تصاعد التوتر، تعيد أوروبا حساباتها الدفاعية والطاقة، فيما يزداد خطر سوء التقدير واتساع المواجهة بين موسكو والغرب

الخطر الحقيقي في سوء الحسابات

ختاماً، تكشف التحذيرات الروسية والتوجهات الأوروبية المتزايدة نحو تعزيز القدرات العسكرية عن أزمة تتجاوز الخلاف حول أوكرانيا، لتطال مستقبل قواعد الأمن في أوروبا بعد عقود من انتهاء الحرب الباردة.

فروسيا تسعى إلى منع نشوء بيئة أمنية تعتبرها معادية على حدودها، بينما تحاول أوروبا بناء قدرة ردع تحول دون فرض موسكو لوقائع استراتيجية جديدة. وبين الموقفين، تضيق المساحة الفاصلة بين الردع والتصعيد.

لذلك، لا يكمن الخطر الأكبر في التصريحات السياسية بحد ذاتها، بل في احتمال تحولها إلى قرارات عسكرية متبادلة تخلق سلسلة من ردود الفعل يصعب احتواؤها. وفي ظل امتلاك روسيا والقوى الغربية قدرات عسكرية ونووية هائلة، يصبح منع سوء التقدير الاستراتيجي أولوية تتجاوز الحسابات التكتيكية للحرب.

ولن يتحدد مستقبل الصراع في ساحات القتال وحدها، بل أيضًا في غرف التفاوض وقدرة موسكو والعواصم الأوروبية على إعادة بناء حد أدنى من قنوات الاتصال. فالتوصل إلى ترتيبات أمنية قابلة للحياة قد يكون الطريق الوحيد لمنع تحول أوكرانيا من ساحة حرب إلى نقطة انطلاق لمواجهة أوروبية روسية أوسع.

رغم وقف إطلاق النار المعلن.. تصعيد صهيوني متزامن في غزة والضفة

يتواصل التصعيد الصهيوني في الأراضي الفلسطينية، بين غارات وقصف وإطلاق نار في قطاع غزة، واقتحامات واعتقالات واعتداءات ينفذها المستوطنون وقوات الاحتلال في الضفة الغربية، في مشهد ميداني يعكس استمرار العمليات العسكرية رغم وقف إطلاق النار المعلن في القطاع.

ففي قطاع غزة، أسفرت الغارات الصهيونية وإطلاق النار خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية عن استشهاد أربعة فلسطينيين وإصابة آخرين، بينهم طفل ومسن، في مناطق متفرقة من القطاع. واستهدفت الهجمات خيامًا للنازحين ومنازل ومواقع عدة، بينما واصلت الطائرات الصهيونية غاراتها على مناطق سكنية ومرافق حيوية.

وشمل القصف مدينة غزة ومحيط مستشفى الشفاء ومخيم الشاطئ ومنطقة الشيخ رضوان، فيما أطلقت الزوارق الحربية الصهيونية النار قبالة سواحل رفح. كما دمّر جيش الاحتلال منزلًا في مخيم البريج، وقصف ستة منازل عقب إصدار أوامر بإخلائها، وفق المصادر الفلسطينية.

وفي جنوب القطاع، أصيب عدد من المواطنين جراء قصف استهدف مناطق سكنية في خان يونس، بالتزامن مع استمرار إطلاق النار في مناطق مختلفة وعلى امتداد ما يُعرف بـ«الخط الأصفر». وتزيد هذه التطورات المخاوف بشأن سلامة المدنيين، ولا سيما النازحين الذين يعيشون في ظروف إنسانية صعبة ويواجهون خطر تجدد القصف.

أما في الضفة الغربية، فنفذت قوات الاحتلال سلسلة اقتحامات في نابلس وجنين وقلقيلية وبيت لحم وطولكرم والخليل. وتخللت العمليات مداهمات للمنازل وتفتيشها واعتقالات واحتجاز مواطنين، وسط انتشار عسكري في عدد من المناطق.

وبالتزامن مع ذلك، نفذ مستوطنون اقتحامات واعتداءات ضد قرى وتجمعات فلسطينية، بينها عورتا وخلة الحمص، في ظل مخاوف من اتساع نطاق هذه الاعتداءات وتزايد حدتها.

وتأتي هذه التطورات وسط تصعيد متواصل في غزة والضفة الغربية، واتهامات فلسطينية لكيان الاحتلال بمواصلة خرق الهدنة المعلنة في القطاع. وتشير الأرقام الواردة من غزة إلى استشهاد ١,٣٥٥ فلسطينيًا منذ بدء وقف إطلاق النار، فيما تجاوزت حصيلة الحرب منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ حاجز ٧٣ ألف شهيد، وفق المصادر الفلسطينية.

وفي ظل هذا الواقع، يواجه السكان المدنيون ظروفًا معيشية وأمنية متدهورة، مع تضرر عدد كبير من المنازل والمنشآت وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية. كما يواصل النازحون البحث عن أماكن أكثر أمانًا، بينما تبقى مناطق واسعة عرضة للقصف وإطلاق النار.

وفي الضفة، تزيد الاعتقالات والاقتحامات من حالة التوتر، خصوصًا مع استمرار المداهمات الليلية وانتشار القوات في محاور رئيسية وبلدات مختلفة. ويخشى الفلسطينيون من توسع العمليات العسكرية وامتداد آثارها إلى مناطق جديدة، في وقت لا تلوح فيه مؤشرات واضحة على إنهاء التصعيد أو تثبيت تهدئة مستدامة.

ويعكس استمرار العمليات العسكرية والاعتقالات والاعتداءات حالة من عدم الاستقرار، ويزيد الضغوط الإنسانية والأمنية على الفلسطينيين، بينما تتواصل الدعوات الدولية إلى حماية المدنيين والالتزام بوقف إطلاق النار والعمل على خفض التوتر.

ويثير استمرار هذه التطورات تساؤلات بشأن مستقبل الهدنة وإمكان تثبيتها على الأرض، في ظل استمرار سقوط الضحايا وتصاعد التوتر. كما تبقى الأوضاع الإنسانية محورًا أساسيًا، مع حاجة السكان إلى المساعدات والحماية وإعادة تأهيل المناطق المتضررة، بينما تتزايد المخاوف من استمرار التصعيد وتداعياته على الأمن والاستقرار في الأراضي الفلسطينية في المرحلة المقبلة.

انتصار ميداني واسع في اليمن يفتح مرحلة جديدة من التحولات العسكرية والسياسية

أعلنت القوات المسلحة اليمنية نجاح عملية عسكرية واسعة أطلقت عليها اسم «والله أشد بأسًا وأشد تنكيلًا»، بدأت في الثالث من أيلول/سبتمبر الجاري عبر عدة محاور، وبمشاركة قوات وأفراد من القبائل، مؤكدةً أن العملية استهدفت التحشيدات السعودية في الساحل الغربي، وجاءت ردًا على ما تصفه صنعاء بالاعتداءات والحصار المستمر منذ سنوات.

وقال المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، إن العملية انتهت بطرد التحشيدات السعودية من ست مديريات في محافظتي تعز والحديدة، بمساحة إجمالية بلغت نحو ٥٤٠٠ كيلومتر مربع، وأضاف أن المناطق التي شملتها العملية أصبحت، وفق البيان، آمنة ومستقرة، وأن القوات اليمنية فرضت سيطرتها على مواقع كانت تستخدمها القوات والفصائل المدعومة سعوديًا.

وأضاف سريع أن القوات اليمنية استهدفت سبع فرق عسكرية تضم ٣٨ لواءً، ما أدى إلى مقتل وإصابة وأسر مئات من عناصرها، إلى جانب تحرير عدد من الأسرى الموجودين لدى الفصائل المحلية المدعومة سعوديًا. كما أعلن تنفيذ ٣٢ عملية تصدٍّ للطيران السعودي، قال إنها أسفرت عن إسقاط تسع طائرات.

وفي الجانب البحري، أكد سريع أن الملاحة في البحر الأحمر آمنة لجميع الشركات، باستثناء السفن السعودية المشمولة بقرار الحظر، مجددًا التمسك بمعادلة «الحصار بالحصار والتصعيد بالتصعيد»، وربط وقف الإجراءات البحرية برفع الحصار ووقف العمليات العسكرية.

سياسيًا، رفعت وزارة الخارجية اليمنية مستوى رسالتها إلى الرياض، داعيةً السعودية إلى استيعاب ما وصفته بـ«خروج اليمن من هيمنتها»، وقراءة التحولات العسكرية والسياسية بصورة واقعية، بدل الاستمرار في التعامل مع الملف اليمني بمنطق النفوذ السابق.

وأكدت الوزارة أن استمرار المواجهة سيجعل كلفة التصعيد أكبر على السعودية، داعيةً إلى رفع الحصار وإنهاء الأعمال العدائية وتمكين الشعب اليمني من الاستفادة من ثرواته الوطنية. وبذلك، تسعى صنعاء إلى توظيف التطورات الميدانية كورقة ضغط سياسية وعسكرية في مواجهة الرياض.